السعودية.. قصر دخول مؤقت للقادمين من 3 دول خليجية جواً

أعلنت السلطات في المملكة العربية السعودية، أمس السبت، قصر الدخول مؤقتاً للقادمين من الإمارات، والبحرين، والكويت على المنافذ الجوية. كما أمرت السلطات حصر المرور عبر المنافذ السعودية البرية مع الإمارات والكويت والبحرين للشاحنات فقط.

وفي التفاصيل، صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية، أنه وفقًا للإجراءات الوقائية والاحترازية الموصى بها من قبل الجهات الصحية المختصة في السعودية، في إطار تطويرها المستمر لجهود منع انتقال العدوى بفيروس كورونا الجديد (covid 19) ومحاصرته والقضاء عليه وحرصا على حماية صحة المواطنين والمقيمين وضمان سلامتهم، سيتم قصر الدخول إلى المملكة مؤقتًا للقادمين من الإمارات، والكويت، والبحرين، على المنافذ الجوية في مطار الملك خالد الدولي بالرياض، ومطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، ومطار الملك فهد الدولي بالدمام.

كما سيكون المرور عبر المنافذ البرية بين المملكة وتلك الدول للشاحنات التجارية فقط. على أن تتخذ وزارة الصحة جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة في المطارات المشار إليها، وكذلك حيال سائقي تلك الشاحنات ومرافقيهم في المنافذ البرية، حيث يبدأ تطبيق هذه الإجراءات فورا.

وأضاف المصدر أنه وبالنسبة لدخول المواطنين السعوديين والمقيمين في المملكة القادمين من الدول الثلاث، وبدأ سريان هذا الإجراء في تمام الساعة 11:55 من مساء أمس السبت.

مصر للطيران تلغي رحلاتها اليومية إلى الكويت

قررت شركة مصر للطيران إلغاء رحلاتها اليومية إلى الكويت اعتبارا من أمس السبت ولحين إشعار آخر، بسبب القرار الصادر من السلطات الكويتية بوقف الرحلات بين الكويت وعدة دول، من بينها مصر، لمدة أسبوع، بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد.

وطالبت مصر للطيران الركاب، في بيان رسمي، بمراجعة وتعديل حجوزاتهم في مكاتب الشركة أو وكيلهم السياحي، أو من خلال الموقع الإلكتروني أو الاتصال بمركز الخدمة التليفونية.

وكانت الكويت قد أوقفت الرحلات الجوية من وإلى مصر ولبنان وسوريا وبنغلادش والفلبين والهند وسريلانكا لمدة أسبوع، ومنعت دخول الأجانب الذين كانوا في هذه البلدان خلال الأسبوعين الماضيين. وأغلقت الكويت أيضا ميناء الدوحة، الذي تستخدمه بشكل رئيسي الصنادل والسفن الصغيرة، لتجنب الاحتكاك مع طواقم من إيران التي باتت بؤرة للمرض الذي نشأ في الصين.

والخميس الماضي، قالت حكومة الكويت إنها أوقفت قرارا يطالب المسافرين من عشر دول، بينها الهند وتركيا ومصر، بتقديم شهادات معتمدة من سفارات بلادهم بخلوهم من فيروس كورونا. وقال مجلس الوزراء إن السلطات تعمل على التوصل إلى إجراءات عملية تضمن سلامة المسافرين والمواطنين.

وكانت الإدارة العامة للطيران المدني قالت، الأسبوع الماضي، إن المسافرين الذين لن يقدموا تلك الشهادات لن يسمح لهم بدخول الكويت. جدير بالذكر أن وزارة الصحة المصرية ومنظمة الصحة العالمية أعلنتا، الجمعة، اكتشاف 12 حالة حاملة لفيروس كورونا، على متن باخرة نيلية في جنوب البلاد.

والحالات الحاملة للفيروس هي تلك التي لا تظهر عليها أعراض المرض مثل الحمى. وقالت ماريا فان كيركوف خبيرة الأوبئة في منظمة الصحة العالمية، الخميس الماضي، إن المنظمة لا تعتبر انتقال المرض عبر حاملي الفيروس عاملا رئيسيا في انتشاره. وذكرت في إفادة صحفية، في جنيف: «نعلم أن هذا ممكن، لكننا لا نعتقد أنه عامل رئيسي لانتقال العدوى».

حجزت 1515 أميركياً بفندق في بيت لحم

الأراضي الفلسطينية تفرض حالة الطوارئ بسبب «كورونا»

أعلن متحدث باسم الحكومة الفلسطينية، أمس السبت، وضع 15 أميركيا في الحجر الصحي بفندق في مدينة بيت لحم بسبب فيروس كورونا.

وأوضح المتحدث إبراهيم ملحم أن هناك وفدا أميركيا من 15 شخصا كانوا من نزلاء الفندق وهم ما زالوا موجودين، فيما يتم التعامل معهم على أساس الحجر الصحي مثل باقي الأشخاص الموجودين.

وكانت شوارع المدينة خلت الجمعة بالكامل تقريبا من المارة، في حين نظم أفراد من الشرطة الفلسطينية الذين وضعوا كمامات على أنوفهم دوريات بالمدينة التي يقصدها آلاف السياح سنويا، والتي تأثرت بشدة بحالة الطوارئ التي أُعلنت في وقت سابق بسبب كورونا

وكانت السلطات الكنسية أمرت بإغلاق «كنيسة المهد» في بيت لحم استجابة لتوصيات وزارة الصحة وتعليمات محافظ بيت لحم، في إطار خطة الطوارئ التي تم اعتمادها لمواجهة الفيروس.

جاء ذلك، بعد أن أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الخميس، حالة الطوارئ لـ 30 يوماً في الضفة الغربية المحتلة بعد اكتشاف سبع حالات إصابة في بيت لحم بين عمال الفنادق الذين يعتقد أن سائحين أجانب نقلوا لهم المرض. وفي أجزاء أخرى من الضفة الغربية، أقامت قوات الأمن الفلسطينية نقاط تفتيش ومنعت بعض الأجانب من الدخول. علاوة على ذلك، سُجّلت إصابة 7 أشخاص بفيروس كورونا المستجدّ في الضفّة الغربيّة المحتلة بحسب السلطات الفلسطينيّة، لتعلن حالة الطوارئ لمدّة 30 يومًا، بعد فترة وجيزة من إعلان إغلاق كنيسة المهد في بيت لحم ومنع دخول السيّاح لفترة أسبوعين.

من جهته، قال رئيس الوزراء، محمد أشتيه، عبر التلفزيون إنّه سيتمّ إغلاق المدارس والمؤسّسات التعليميّة، مشيرًا إلى أنّ الحركة بين المحافظات ستكون في حالات الضرورة القصوى.

وقالت وزيرة الصحّة، مي كيلة: «تأكّدنا من إصابة 7 مواطنين فلسطينيّين بفيروس كورونا في بيت لحم»، وأضافت «هم الآن قيد العلاج في الحجر الصحّي».

وتابعت: «أرسلت عيّنات تعود لعشرين شخصًا إلى المختبرات الطبّية، تمّ الاشتباه بثماني حالات، وكانت نتائج سبع منها إيجابيّة». وأضافت قالت أنه يوجد مركز للعلاج والحجر في مدينة أريحا مجهّز بمختبر و4 غرف عناية مكثفة، وتمّ وضع خطط لمواجهة الفيروس. وسُجّلت جميع الإصابات في فندق في المدينة كان استقبل أواخر فبراير – مارس سيّاحًا يونانيّين أعلن إصابة احدهم بالفيروس بعد مغادرة المجموعة الأراضي الفلسطينية. وكان الفلسطينيون أعلنوا سلسلة إجراءات وقائية بسبب المخاوف من الفيروس، بينها إغلاق عدد من المرافق الدينية والمؤسسات التعليمية لأوقات متفاوتة. وأغلقت كنيسة المهد في المدينة وبوشر رشّها بمواد مطهّرة، وقال الأب أسبيد باليان من الكنيسة الأرمنية: «سيتمّ رش الكنيسة بالمواد المطهرة وإغلاقها لمدّة 14 يومًا».

وأعلنت وزيرة السياحة، رولا معايعة، حظر دخول السيّاح إلى الضفة الغربيّة المحتلّة، موضحة: «قرّرنا منع دخول السيّاح لمدّة 14 يومًا ومنع كلّ الفنادق في جميع المدن من استقبال الأجانب».

من جهتها، أعلنت إسرائيل مساء الخميس أنها قامت «بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية» بفرض طوق أمني على بيت لحم خشية تفشي فيروس كورونا المستجد. وقالت وزارة الدفاع الإسرائيلية في بيان إنه «يحظر على الإسرائيليين والفلسطينيين دخول المدينة والخروج منها».

وفي القدس، شرعت طواقم دائرة الأوقاف الإسلامية في عملية تنظيف شاملة لباحات المسجد الأقصى والمصليات الداخلية. وقال مدير المسجد الشيخ عمر الكسواني إنّ خطبة الجمعة ستكون «مقتضبة (...) وسيكون الحرم مفتوحا بعدما اتخذت كل التدابير اللازمة وتم تعقيم المساجد المسقوفة».

كذلك، تم إلغاء سلسلة فعاليات ونشاطات في الأراضي الفلسطينية بينها ماراثون فلسطين الدولي الذي كان مقررا أواخر الشهر الجاري.

سد النهضة.. بانتظار صيف ساخن جداً

بخيارات القوة الناعمة لكسب تأييد الخارج، والتلويح اضطرارا بنظيرتها الخشنة لطمأنة الداخل، تمضي مصر مستندة إلى التحركات الأمريكية وعلاقاتها العربية والدولية في تسجيل نقاط في معركة حقوقها المائية في ملف سد النهضة، في ظل قلقها من المساس بحصتها من نهر النيل.

وعلى الجانب الآخر، تمضي إثيوبيا مستندة لخيارات اللعبة الانتخابية الوشيكة فيها (انتخابات تشريعية مقررة في أغسطس المقبل)، وأوراق التعبئة الداخلية تبرعا وتعلقا بمستقبل رخاء، وإطالة أمد المحادثات لحين استكمال مرادها في إتمام سد سيجعلها أكبر مصدر للطاقة الكهربائية في إفريقيا، بأكثر من 6 آلاف ميجاوات.

وتقف الدولتان اللتان تعيشان تباينات في وجهات النظر منذ نحو 9 سنوات مع بدء وضع حجر تدشين السد، بانتظار صيف يبدو ساخنا مع تمسك أديس أبابا بملء السد في يوليو المقبل، بالقول إن «الأرض أرضنا والمياه مياهنا والمال الذي يبنى به سد النهضة مالنا ولا قوة يمكنها منعنا من بنائه». تهديد تلاه رفض مصري واسع ربط مراقبون بينه وبين حضور الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماعا عسكريا رفيعا بمقر وزارة الدفاع عقب اتصال مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تطرق لملف سد النهضة قبل يومين. وليس بوسع مصر، وفق مراقبين، الانتظار أكثر من ذلك، إذ تبدو خبرات السنوات العجاف في المفاوضات مع أديس أبابا، ليست شافعة في خفض منسوب القلق الرسمي أو الشعبي، خاصة في ظل التهديد الإثيوبي بقرب بدء ملء السد، الذي اكتمل نحو 70 % منه أواخر ديسمبر 2019، وينتظر الانتهاء منه عام 2023.

من هنا، تبدو خيارات القاهرة أقرب إلى تصعيد «خطط المواجهة الدولية»، منذ أن قررت أواخر 2017 الدخول في «مرحلة إشراك المجتمع الدولي في معرفة التفاصيل»، بحسب تعبير خارجيتها آنذاك.

وسيصبح خيار تصعيد اللجوء للمجتمع الدولي، وتعظيم الضغوط الأمريكية على الخصم الإثيوبي، وتحييد جهات داعمة محتملة لإثيوبيا مثل الصين وإسرائيل اللتين لهما علاقات جيدة مع القاهرة، المسار الإجباري الأقل خسائر قبل الوصول للتحكيم الدولي الذي خاضته القاهرة أكثر من مرة في مواجهة تل أبيب قبل عقود ونجحت فيه.

وفي هذه المرحلة على الأقل، سيكون تعظيم الضغوط الأمريكية هو الشغل الشاغل، خاصة أن مصر وقعت بالأحرف الأولى على اتفاق مسار واشنطن للمفاوضات الثلاثية الذي بدأ قبل 4 شهور وتغيبت عنه إثيوبيا، مؤكدة أنه اتفاق عادل.

وبالتزامن مع ذلك، ستواصل مصر تفكيك أزماتها مع دول حوض النيل واستقطاب دول إفريقية أخرى، لفرض خناق دبلوماسي وضغوط من العمق الإفريقي، بجانب أنها كسبت أكثر من مرة تأييدا عربيا وخليجيا بالأشهر الأخيرة في ملف سد النهضة، عبر قرارات داعمة من الجامعة العربية وبيانات خليجية. ولن تقترب سياسة مصر إلى أي سلوك يتجاوب مع ما يثار عبر مواقع التواصل ووسائل إعلام من الاتجاه لضربة عسكرية أو خطط استخباراتية بديلة، خاصة مع اعتمادها النزول للملعب الدولي لإحراز نقاط تحوز توافقا أكبر، في ظل منطقة مضطربة وتكلفة عسكرية باهظة ستضر أجندة المشروعات الداخلية والسعي لجذب استثمارات. ويقاس على ذلك عدم تحبيذ مصر الاستجابة لخطط برلمانية معدة مسبقا لإلغاء إعلان المبادئ الموقع في عام 2015 بين الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا)، استنادا لعدم الإضرار بخيارها التفاوضي الدولي الذي تراه أقرب لمصالحها في هذه المرحلة دون الرجوع لنقطة صفر، مما يجعل موقفها في أي شكوى إفريقية أو دولية لوقف بناء السد أو ملئه ذات حيثيات.

وستكون أشهر الصيف المقبلة، فاصلة في تحديد استكمال مرحلة تصعيد خطط المواجهة الدولية إلى النهاية أو قلب الطاولة رأسا على عقب، وهنا ستكون سيناريوهات المواجهة تتحمل الحديث عن سلوك أكثر حزما وقرارات مصيرية ثقيلة.

في المقابل، لن تغامر أثيوبيا – كعادتها طيلة السنوات الماضية – بالانجرار سريعا لمربعات حاسمة في مفاوضات سد النهضة، وستستمر بالتزامن مع بناء السد، في التجاوب المتحفظ على الخطوات الدولية على طريقة خطوة للأمام واثنتين للخلف.

ومع اقتراب موعد انعقاد الانتخابات التشريعية بأثيوبيا في أغسطس/آب المقبل، ووجود إرث خلافات عميق في إدارة شؤون البلاد، ستعلو نبرة التصريحات على نحو «لا يمكن لقوة منعنا من بناء السد»، وانتقاد الولايات المتحدة، أو بإجراءات مثل الامتناع عن الذهاب لاجتماع واشنطن لتوقيع اتفاق سد النهضة. وهذا سيكون متفهما لدى دوائر دولية ستضع تصعيد إثيوبيا في ملف سد النهضة ضمن حدود بروباغاندا (دعاية) الانتخابات، ومحاولة كسب شعبية أكبر لنظام أبي أحمد رئيس الوزراء في أول تجربة انتخابية بعهده، وإن سيبدو ذلك صعبا على مصر تحمله لاسيما شعبيا. إلا أن تصعيد اللهجة الإثيوبية صوب واشنطن قد يثير ريبة أن يكون باتفاق مسبق، في سياق مصالح مشتركة، خاصة وأنه يأتي بعد أيام من زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو لإثيوبيا، تحدث خلالها عن إمكانية حل أزمة السد خلال أشهر.

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية

لشركة التفوق المتحدة القابضة ش.م.ك (مقفلة)

يتشرف مجلس ادارة شركة التفوق المتحدة القابضة ش. م. ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المزمع عقدة يوم الاثنين الموافق 16 مارس 2020 في تمام الساعة 11:00 صباحا ، في برج مدينة الاعمال الكويتية العقارية - الدور 25 قاعة الاجتماعات - وذلك لمناقشة بنود جدول أعمال الجمعية غير العادية كالاتي :-

تعديل المادة (14) من النظام الأساسي :

النص قبل التعديل

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (5) خمسة أعضاء وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
و اذا تعذر انتخاب مجلس ادارة جديد في الميعاد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في ادارة اعمال الشركة لحين زوال الاسباب وانتخاب مجلس ادارة جديد .
ويجوز ان يكون للشركة رئيسا تنفيذيا يعينه مجلس الادارة من اعضاء المجلس او غيرهم يناط به ادارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة .

النص بعد التعديل

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (3) ثلاثة أعضاء وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
و اذا تعذر انتخاب مجلس ادارة جديد في الميعاد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في ادارة اعمال الشركة لحين زوال الاسباب وانتخاب مجلس ادارة جديد .
ويجوز ان يكون للشركة رئيسا تنفيذيا يعينه مجلس الادارة من اعضاء المجلس او غيرهم يناط به ادارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة .
ملحوظة * في حالة عدم اكتمال النصاب ستكون هذه الدعوة سارية للموعد الثاني والذي سيعقد في يوم الثلاثاء الموافق 2020/03/25 في ذات المكان والزمان المحددين.

لذا يرجى مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - قسم الاسهم - برج احمد - الدور الخامس - في اوقات الدوام الرسمي من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 1:00 بعد الظهر لاستلام توكيلات الحضور - تليفون : 22464565

والله الموفق ،،،

رئيس مجلس الادارة